النقدات

في الكلام على تحقيق د. بشار عواد للمحلى

كتبها : أحمد بن ناصر العنقري .

١٤٤٤/٣/١٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين ، أما بعد :

فقد نُشر تحقيق الدكتور بشار عواد – وفقه الله – لكتاب المحلى منذ مدة بطباعة فاخرة وحلة قشيبة ، وانتشر بين طلاب العلم وتداوله الناس ، وأثنى على عمله جمع من أهل العلم والفضل وعده البعض أفضل تحقيق للكتاب ، ولأنه المحلى ولأنه ابن حزم فكان تشوفي وتشوقي له قد بلغ الغاية التي لا صبر لي معها ، فكنت على مقربة من شرائه لولا أن نُشر منه الجزء الأول على الشبكة ، فرأيت أن أنظر في هذا المجلد وأمعن النظر في صنيع المحقق وما كتبه عن عمله في الكتاب قبل شرائه ، فقرأت المجلد الأول الذي استغرق ربعه الكلام على خطة التحقيق ووصف النسخ وقضية الإبرازات وقضايا أُخَر ، كما اطلعت على أجزاء ومواضع متفرقة من باقي الكتاب فيما بعد ، وقد اجتمعت عندي نقدات وملاحظات على هذه الطبعة كان من شأنها ثنيي عن شراء هذا التحقيق والاكتفاء بنسخة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى حتى حين ، وكانت هذه النقدات كلها في ما يتعلق بخطة التحقيق ومنهج الدكتور– وفقه الله– فيه ، أما عمله وتحقيقه فيتطلب قراءة الكتاب كاملاً وتحليله ومقارنته بعمل غيره والاطلاع على ما اعتمده من مخطوطات فهو موضوع آخر لست بصدده ، وهو الذي سيجلي أكثر قيمة هذا التحقيق وجهد القائمين عليه ، وقد رأيت نشر هذه الوريقات إفادة بها واستفادة مما قد يرد عليها من تعليق وتعقيب ، وإثارة لموضوع علمي أنا فيه حريص كل الحرص أن تُجنّب فيه الشخوص وتكون الأفكار هي مركز الحوار والتداول ، والله أسأل أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه ، والباطل باطلا ويرزقنا اجتنابه ، وأن يجنبنا الزلل في القول والعمل ، وأن ينفع بهذه الكلمات ويجعلها خالصةً لوجهه الكريم .

١ –قال الدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيقه على المحلى (١/١١٨):

"وقد تبين لي أن الإمام ابن حزم قد أعاد النظر في كتابه بعد الانتهاء من تأليفه"

قلت : لم يختلف أحد قديما ولا حديثا في أن ابن حزم رحمه الله تعالى توفي ولم يكمل الكتاب ، فهو محل إجماع لم يخالفه غير الدكتور – وفقه الله – فجعله قد انتهى من تأليفه ، بل وأعاد النظر فيه بعد ذلك ، ولو كان الأمر كما قال الدكتور لكان وقوف ابن حزم في منتصف مسائل الديات وعدم إكمالها وإكمال بقية أبواب الفقه ولم يبق على استعيابها شيء : ضرب من العبث ننزه ابن حزم عنه ، ولما أكمله ابنه وغيره كابن العبدري ، وقد قال ابن العبدري في مقدمة تكملته للمحلى بوفاته قبل إكماله وأنه عهد إلى بنيه بإكماله على مانهجه في كتابه الإيصال ، وهذا الأمر مهم لأن إثباته فيه إفساد لقضية الإبرازات التي ادعاها الدكتور – وفقه الله – للكتاب .

٢ –عمدة المؤلف في دعواه أن المحلى له إبرازة ثانية تتلخص في أمرين:

الأمر الأول : وجود تغيير في بعض العبارات ، قال : " بما لا يمكن عزوه إلى أخطاء النساخ ، لاختلاف الرسم في كثير منها ، ولوجودها في أكثر من نسخة ، مما يؤكد أن هذه التعديلات من المؤلف"

وضرب أمثلة وهذه بعضها:

أ– في الإبرازة الأولى : "من يظنه مسلما" ، وفي الإبرازة الثانية : " من يظن أنه مسلم"

ب– في الإبرازة الأولى : " المباح لا يكون منكرا" ، وفي الإبرازة الثانية : " المباح ليس منكراً"

إلى آخر الأمثلة التي جميعها من هذا القبيل الذي لا يؤثر ولا يغير في معنى كلامه ، ولا توجد نسخ اتفق نساخها على هذه التعديلات كما يقول الدكتور وإنما هي نسختان فقط! وهما الممثلتان للإبرازة الأخيرة عند الدكتور ، واتفاقهما في هذه التعديلات يفسره الاحتمال الأقرب وهو أن تكون النسختان عن أصل واحد حصل للناسخ فيها أوهام ، وأنت كما ترى في هذه الأمثلة وغيرها بأنها تغييرات طفيفة جداً لإعادة الصياغة فقط ، أما من حيث المعنى فلا يختلف ، وما أظن مثل هذه التعديلات وإن كثرت تستحق أن توصف بأنها إبرازة ثانية ! ، أو أن المؤلف أجرى قلمه مرة أخرى في الكتاب تعديلاً وتغييراً ، هذا إن سلّمنا أن هذه التعديلات هي الإبرازة الثانية وليست الأولى إن سايرنا المحقق على نهجه ، وإلا فإني لا أوافقه على قضية الإبرازات من الأساس ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة ، وانظر لبقية الأمثلة في (١/١١٨).

الأمر الثاني : حذف العبارات الشديدة واستبدالها بما هو أخف منها ؛ ومما يدل على أن هذا من صنيع المؤلف قال : اتفاق نساخ الإبرازة الأخيرة على مثل هذا الحذف ، مع اختلاف نساخها ، وأن تتمة أبي رافع موجودة في بعض نسخ الإبرازة الأخيرة وبقيت فيها العبارات الشديدة لم تتغير ، مما يدل على أنه ليس من صنيع النساخ وإنما المؤلف.

قلت : من المهم جداً أن نحرر معنى الإبرازة عند الدكتور بشار قبل كل شيء ، فهو في محاضرته " إبرازات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها " يرى أن الإبرازات قديماً كالطبعات حديثاً ، فهي –غالباً– مما لا يتغير فيه هيكل الكتاب وإعادة كتابته وترتيبه وكأنه مصنف آخر ، وإنما الزيادة والنقص والتعديل في بعض العبارات ، وعلى مخالفتي للمحقق حول تحريره لهذا المصطلح وجعله الإبرازات كالطبعات ، إلا أن للمحقق حقه في هذا التعريف والاطراد معه عند التحقيق والعمل ، إلا أن الذي أثبته في تحقيقه وجعله أصلاً وإبرازة أخيرة لم يختلف عن بقية النسخ من حيث المعنى ، وإنما هو اختلاف عبارات مؤداها واحد ، هذا أمر ، الأمر الآخر وهو ما أشرت إليه من

قبل- : ماذا لو كانت الإبرازة الأخيرة عند المحقق هي الإبرازة الأولى والإبرازة الأولى عنده هي في الحقيقة الثانية ؟ فما الذي جعل المحقق يختار تلك النسخ كإبرازة ثانية ؟ فهذا محك النظر والأمر الذي لم يسق فيه المحقق برهان ، ونحن نعلم أن دعوى وجود إبرازات للكتاب هو أمر خطير تتغير به خطة التحقيق وتتأكد به الأمانة في إخراجه كما أراده مؤلفه ، فلا يمكن أن تنهض هذه الدعوى على غير اليقين ، أما الظنون في مثل هذا فصروح خيال ، قد يقول قائل بأنها تضمنت حذفاً لعبارات شديدة ، فلا يليق أن تضاف بعد أن لم تكن ، وإنما اللائق عكس ذلك ، فأقول : نعم ، هذا قريب لو ثبت أن الحذف من فعل المؤلف لكن لم يثبت ذلك ، وغُفل عن الاحتمال الأقرب وهو : اتفاق النساخ إنما كان بسبب اعتمادهما على أصل واحد ، وأضاف المحقق أيضاً دليلاً آخر – غير اتفاق النساخ (الناسخَين) – فقال :

" أن هذ الحذف لم يطل مذهباً بعينه ، بل شمل المذاهب الثلاثة : المالكية والشافعية والحنفية ، وهو يدفع من ظن غلطاً أن هذا من فعل بعض النساخ الأحناف "

قلت : كون الناسخ حنفياً لا يمنع بتاتاً أن يحذف العبارات المتعلقة بالمالكية والشافعية ، وابن حزم هو عدو التمذهب ، والمذاهب وإن كان بينها تناحر إلا أنها في صف واحد تجاه أهل الظاهر وأعداء التمذهب ، وكون الناسخ حنفياً لا يعني أنه مبغض غير معظم لمالك والشافعي وأتباعهما ! حتى يتجاوز عن شدة ابن حزم تجاههم ولا يحذف غير المتعلق بالأحناف .

٣ -فات المحقق الكثير من مخطوطات الكتاب ، فما المانع أن تكون هناك إبرازة "ثالثة" -حسب منهج المحقق- لو اطلع على جميع المخطوطات ؟ أو قد تكون النسخ التي اعتمدها كإبرازة ثانية هي في الحقيقة إبرازة أولى لو اطلع على تلك النسخ ؟ هذه أمور تجعل صنيع المحقق في دعواه تسرع ومجازفة ، فكيف تزعم وجود إبرازات وأنت قد فاتتك الكثير من النسخ؟

٤ –من المهم أن أعلق على قضية اتفاق النساخ على حذف بعض العبارات الشديدة أو تغييرها وأن هذا الصنيع يدل على أن المؤلف قد حذفها أو غيرها ، وأن هذا يبرهن على أن النسخ التي اعتمدها تمثل الإبرازة الثانية.

أقول:

- على كثرة ما زعم المحقق من وجود إبرازة ثانية لهذا الكتاب فإن هذه الإبرازة المزعومة لم تمثل عنده كما في تقدمته غير نسختين تصريحاً : وهي نسخة مكتبة ولي الدين جارالله ونسخة خليل ابن سيف الدين أكجي ، وسكت عن البعض ، وبعض النسخ صرح بأنها من الإبرازة الأولى كنسخة : دار الكتب المصرية ، فأين قول المحقق : اتفاق النساخ على حذف هذه العبارات ؟ وإنما هو اتفاق ناسخين فقط ! وهذا الحذف لم يرد عنده في غير النسختين ، وبقية النسخ التي هي الأكثر فيها إثبات ذلك ! . فأين هي النسخ التي زعم المحقق أنها تمثل الإبرازة الأخيرة وهي في الحقيقة نسختين فقط ؟ قال المحقق في كلامه عن نسخة دار الكتب المصرية (١/٥٧) : " لكنها منسوخة عن نسخة قبل بعض التعديلات التي أجراها ابن حزم على كتابه والتي تظهر في نسخة الأصل والنسخ الأخرى كما سيأتي مفصلاً"

قلت : لم تكن ثمة نسخ ، ولا ثمة تفصيل.

- في هاتين النسختين توجد الكثير من عبارات ابن حزم الشديدة رحمه الله والتي اشتدت فيها عبارته ، فلم لم تحذف ؟ أو تغير وتخفف ؟ هذه أمور تضعف رأي المحقق بلا شك ولم يتطرق لها.

٥– من المهم الإشارة ألى أن الدكتور بشار لم يصرح في وصف المخطوطات بالنسخ التي تمثل الإبرازة الأخيرة سوى نسختين تقدم ذكرهما ، لكنه في أحد السطور عند تدليله على أن الكتاب له إبرازتين ذكر إشارة خجلى لنسخة ثالثة ولم يصرح من قبل عند وصفها بأنها من الإبرازة الأخيرة ، فقال (١/١١٨):

"كما وصلت إلينا نسخ منسوخة من النسخ المعدلة مثل النسخة التي رمزنا لها " الأصل " ونسخة "ب" ، خ" .

هكذا قال ، وعند الرجوع إلى كلامه عن نسخة " ب " وهي نسخة الباسطية المحفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٤٥ فقه حنبلي) لا نجد منه أي إشارة إلى أنها من النسخة المعدلة أو الإبرازة الأخيرة كما هو حريص على ذكر ذلك ، وهذا أمر أثار استغرابي في الحقيقة ، وذهبت أتأكد هل هي من الإبرازة الأخيرة أم لا ، فتصفحت جميع ما ذكره من أمثلة كثيرة على التعديلات التي أجراها المؤلف في الإبرازة الأخيرة من حذف للعبارة الشديدة أو تخفيفها ، وقد ذكر منها قسما صالحاً في الجزء الأول في خمس صفحات ابتداء من الصفحة رقم (١٢٠) إلى (١٢٥) ، وعند الرجوع إلى جميع هذه الأمثلة في أجزاء الكتاب لا نجده يذكر عند التعليق عليها سوى أن العبارة المحذوفة أو المعدلة وردت في " ي ، م الخ " وهي النسخ المذكورة بأنها من الإبرازة الأولى على قوله ، ويعقب بأنها لم ترد في الأصل ولا في النسخة "خ" ، ولا يذكر بأنها لم ترد في النسخة "ب " التي يقول بأنها من الإبرازة الأخيرة ، فهل النسخة " ب " هي من الإبرازة الأخيرة كما قال المحقق ؟ فإن كانت كذلك فلماذا لا تحتوي على التعديلات التي زعمها المحقق وهي عنده من الإبرازة الأخيرة ؟ الله أعلم ، لكننا نقطع بأن النسخة "ب" من الإبرازة الأولى على حسب معاييره ، فيكون قوله بأنها من الإبرازة الثانية إما خطأً أو استكثاراً من النسخ الني يزعم بأنها من الإبرازة الثانية وهي ليست كذلك ، وأنا أربأ بالدكتور أن يكون كذلك وأقول بإذن الله أنه محض خطأ ، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.